# مجلس الشورى يناقش تعديلات على نظام المحاكم التجارية وصلاحيات القضاء المستعجل

**الجلسة تعقد برئاسة المستشار فهد بن ناصر الدوسري وتستمر ثلاث ساعات ونصف بحضور ممثلين عن وزارة العدل والغرفة التجارية**

الرياض – 14 أيار (مايو) 2024: واس

عقد مجلس الشورى جلسته العادية برئاسة المستشار فهد بن ناصر الدوسري، وناقش خلالها تعديلات على نظام المحاكم التجارية وصلاحيات القضاء المستعجل في المسائل التجارية. وحضر الجلسة ممثلون عن وزارة العدل والغرفة التجارية، إضافة إلى عدد من المختصين في القانون التجاري.

وقال المتحدث الرسمي للمجلس المستشار عبدالله بن سليمان الحمدان في تصريح للصحافة عقب الجلسة: «ناقشنا مشروع التعديلات بعد دراسة استمرت أكثر من ثلاثة أشهر، وقد حرصنا على أن تكون النصوص واضحة ومرنة في آن واحد، بما يسهل على المتقاضين والمستثمرين على حد سواء». وأضاف أن المجلس استمع إلى ملاحظات ممثلي القطاع الخاص، وأن بعضها انعكس بالفعل على الصيغة النهائية.

وتتضمن التعديلات رفع الحد الأدنى لقيمة الدعاوى التي تختص بها المحاكم التجارية من 500 ألف ريال إلى مليون ريال، باستثناء الدعاوى المتعلقة بالعقارات والأوراق المالية المدرجة في السوق المالية. كما تنص على إنشاء دوائر متخصصة في الفصل في المنازعات الناشئة عن عقود التقنية والتجارة الإلكترونية، وعلى إلزام المحكمة بالبت في طلبات التدابير المستعجلة خلال مدة لا تتجاوز 15 يوما من تاريخ تقديمها.

وأوضح عضو المجلس الدكتور سلطان بن عبدالرحمن العتيبي أن التعديلات «تهدف إلى تقليص الوقت والكلفة على المتقاضين، وإلى جعل الأحكام أكثر قابلية للتنفيذ»، مشيرا إلى أن المجلس طلب من الوزارة إعداد دليل إجرائي مبسط يشرح للمتقاضين الخطوات المطلوبة في كل نوع من القضايا. وأكد أن الدليل يجب أن يصدر قبل بدء العمل بالتعديلات بثلاثة أشهر على الأقل.

وفي المقابل، عبر ممثلو الغرفة التجارية عن تحفظهم على بعض الصياغات المتعلقة بصلاحيات القاضي في رد الطلبات الشكلية، معتبرين أن التوسع في هذه الصلاحية قد يؤدي إلى إطالة أمد التقاضي بدلا من اختصاره. وقال رئيس لجنة التحكيم في الغرفة المحامي فيصل الزامل إن «الهدف مشترك، والخلاف في التفاصيل، ونحن واثقون من أن الحوار سيستمر حتى نصل إلى نص يرضي الجميع».

ومن المقرر أن يعرض مشروع التعديلات على مجلس الوزراء خلال الأسابيع الستة المقبلة، بعد استكمال الملاحظات التي أبداها المجلس. وأشار المستشار الحمدان إلى أن المجلس سيعقد جلسة استماع علنية في 22 من الشهر الجاري، يدعى إليها ممثلون عن جمعية المحامين السعوديين وعدد من أساتذة القانون التجاري في الجامعات.

##